البُعد المعرفي السياسي في خطاب الأنبياء عليهم السلام في القرآن الكريم

الأستاذ الدكتور

ستار جبر حمود الأعرجي

جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

الباحثة

إيمان طالب عبد زيد الموسوي

الجامعة الإسلامية ـ النجف الأشرف

Iman.almousswio@gmail.com

The dimension of political Knowledge in the speech of the prophets(prace be. Upon them) in the Holy Quran

Prof. Dr.

Sattar Jabor Hamoud AL-Araji

University of Kufa - Faculty of Arts

Research

Eman Talib Abd Zaid AL-Mousawi

The University Islamic - Al - Najaf Al - Ashraf

الملخص:

إن الخط الذي وضعه الأنبياء عليهم السلام هو المنهج الصحيح للسير نحو التكامل، فالحكومات التي تسعى للتكامل يجب أن تسير على خطوات الأنبياء عليهم السلام وفق المبادئ الإلهية، وبهذا تنجح كل الأبعاد الأخرى لأنها متعلقة بسياسة الدولة، فالدولة التي يرأسها من ليس أهل لها تسقط وتنهار وبذلك تسقط كل موازينها وأنظمتها الأخرى التربوية والتعليمية والسلوكية الأخلاقية، ثم تضطر إلى العصيان والاعتراف بعدم وجود الحكومة العادلة وعدم وجود الحق، وأخيراً إلى الكفر وضعف العقيدة عند النفوس الضعيفة، وبذلك تسقط مقوماتها الأخلاقية والسلوكية والدينية.

الكلمات المفتاحية: البعد المعرفي، الأنبياء، القرآن الكريم، السياسة، خطاب، الاستخلاف.

Abstract:

The line developed by the prophets peace be upon them is the correct approach to the path towards integration. Governments that seek integration must follow the steps of the prophets according to the divine principles. Thus all other dimensions succeed because they are related to the state policy. And then fall down all their balances and other educational and moral behavioral systems, and then forced to disobey and recognize the lack of fair government and the absence of the right, and finally to disbelief and weak faith in the weak souls, and thus fall down the moral, behavioral and religious.

Keywords: Cognitive dimension, The prophets, The Holy Quran, Politics, Speech, Substitution.

مقدمة:

يعد البعد السياسي من الأبعاد المهمة والفريدة من نوعها في خطاب الأنبياء عليهم السلام، فالمفاهيم السياسية الشرعية في خطابهم عليهم السلام تتضمن منطلقات ذات طبيعة دينية خالصة تعترف للنص الديني بالقداسة والمطلقية وينتج عن هذا بالضرورة تصور محدد للكون والمجتمع والفرد، له دور كبير في دعم المبادئ التي تقوم عليها السياسات وكيفية القيادة وتنظيم الأمور المتعلقة بالفرد نفسه ثم بين المجتمعات، فالسياسة هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة[١]، وإبعادهم عن المفاسد المهلكة، فهي ((تولي أمور الرعية وتدبيرها والنظر إليها))[٢]، ولم ترد كلمة (السياسة) في القرآن الكريم وإنما جاء ما يدل عليها مثل كلمة (الملك)[٣]، و(الحكم)[٤]، و(الاستخلاف)[٥] التي وردت مرتين في الخطاب الخاص بالأنبياء عليهم السلام، و(التمكين)[٦]، وهي من أهم الأمور الأساسية للقيادة، ويمكن دراسة البعد المعرفي السياسي لخطاب الأنبياء عليهم السلام الذي تعتمد فيه السياسة على المنهج العلمي التجريبي من خلال المطالب التالية الموجزة التي من خلالها يمكن إجمال بعض الأسس الخاصة بإبستمولوجيا السياسة النبوية:

المطلب الأول

المبادئ والأسس الفكرية لسياسية الأنبياء عليهم السلام

إن للأنبياء عليهم السلام مبادئ فكرية تنظم السياسة وتدير شؤونها تستند إلى التعاليم الإلهية التي وضعت وشرعت من قبل الله تعالى، ومن هذه المبادئ مبدأ الاستخلاف، ومبدأ الشورى، ومبدأ العدل والحكمة، ولكل من هذه المبادئ ضوابط وقوانين تلزمها وتستند إلى أسس معينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المقاصد التالية:

المقصد الأول: مبدأ الاستخلاف:

إن الخلافة من المبادئ المهمة التي وضعها الله تعالى منذ بدء الخليقة، وقد جعلها الله تعالى بيد أول الأنبياء وهو النبي آدم عليه السلام، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٧]، ثم توالت قضيته، والاستخلاف يعني إقامة خلف يقوم مقام المستخلف على شيء ما[٨]، والخليفة مَن استخلف مكان مَنْ قبله، ويقوم مقامه[٩]، فهو بمعنى النيابة والقوامة[١٠]، ومن

شروطه التزام القيم الربانية للسير في منهج الاستخلاف، فالسير على خلاف تلك القيم يؤدي إلى الفساد في الأرض، وفي خطاب النبي داوود عليه السلام قال تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[١١]، وهذا الجعل الإلهي يشير إلى أن الخلافة والحكم يوضع من قبل الله تعالى، ولا يصل إليها إلا من تمتع بالكفاءة والأهلية اللازمة لهذا المنصب والمقام الإلهي[١٢]، فالنبي داوود عليه السلام مع أنه كان نبياً جعله الله تعالى خليفة فصار ولياً وحق له الحكم بين الناس[١٣]، وفي أمره عليه السلام بالحكم بالحق ونهيه عن اتباع الهوى تنبيهاً لغيره ممن يلي أمور الناس أن يحكم بينهم بالحق ولا يتبع الباطل[١٤]، وقد اختاره الله تعالى لكفاءته لتولي الحكم، ويمكن تحديد الأسس النظرية للمنهج الإسلامي للاستخلاف فيما يلي:

١ـ إن الإنسان مستخلف بأمر ربه وخالقه في الأرض، لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾[١٥].

٢ـ إن عمارة الأرض هي مهمة الاستخلاف وغايته.

٣ـ إن الله سبحانه وتعالى وضع منهجاً متكاملاً لمهمة الاستخلاف في الأرض.

٤ـ إن الله تعالى أرسل رسلاً ليبلغوا الإنسان حيث كان مادة المنهج وقيمه ومبادئه.

٥ـ إن منهج الاستخلاف الرباني المبلغ للناس جميعاً يقوم على مرتكزين: مرتكز مادي، ومرتكز قيمي.

٦ـ إن العبودية الخالصة لله مطلب أساسي في منهج الاستخلاف الرباني.

٧ـ إن التكامل الدقيق بين العقيدة والفكر والمنهج والنظام في الإسلام من مقتضى تحقيق منهج الاستخلاف الرباني.

٨ـ إن المسلمين يؤمنون بأنهم شركاء مع غيرهم في ميادين المرتكز المادي ووسائله ومهاراته في عمارة الأرض، إلا أنهم يتحملون واجباً ربانياً في تقديم مبادئ وتعاليم وقيم منهج الاستخلاف الرباني لتسديد وترشيد السير الحضاري لعمارة

الأرض[١٦]. فالاستخلاف في الأرض يحتاج كفاءات وقدرات يقوم بها من هو أهل لذلك معتمداً المنهج الذي وضع من قبل الله تعالى.

المقصد الثاني: مبدأ الشورى:

تكتمل العملية السياسية بمبدأ الشورى بين النبي عليه السلام وقومه، فهي تلعب دوراً كبيراً وتضع حلولاً للمعضلات في كثير من الموارد، لأن الشورى ((ظاهرة سليمة تجعل الفرد إيجابياً وفعالاً ومساهماً بدور بارز في الحياة))[١٧]، فلا يمنح الحق لأصحاب الأمر والحكم في الانفراد بأمر حتى يشاوروا غيرهم، لأنه قيل: ما تشاور قوم إلا وفقوا لأحسن ما يحضرهم[١٨]. والشورى هي ((الأمر الذي يتشاور فيه))[١٩]، فهي استطلاع رأي الأمة المسلمة سواء مباشرة (بأسلوب الاستفتاء العام)، أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة (آراء نواب الشعب) لمعرفة الرأي والصواب أو الحق فيه لأن العقول إذا ما اجتمعت وتشاورت، توضحت السبل أمامها كالمصابيح التي بإجماعها يزداد النور[٢٠]. فمبدأ الشورى من المبادئ الفكرية المهمة في تنظيم السياسة وتهيئة أمورها، فمهمتها ((تقليب أوجه الرأي واختيار اتجاه من الاتجاهات المعروضة، فإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد انتهى دور المشاورة وجاء دور التنفيذ في عزم وحسم))[٢١]، لكن المعيار الواجب في المشاورة هو ليس اتخاذ رأي الأكثرية وإنما هو اتخاذ طريق الحق. فالشورى ((ذات مفهوم واسع يشمل جميع الأمور، ولكن من المسلم أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله لم يشاور الناس في الأحكام الإلهية مطلقاً بل كان في هذا المجال يتبع الوحي فقط وعلى هذا الأساس كانت المشاورة في كيفية تنفيذ التعاليم الإلهية على أرض الواقع))[٢٢]، فقرر الإسلام هذا المبدأ لمواجهة أخطر الأخطار التي صاحبت استعماله، وليثبت هذا القرار في حياة الامة المسلمة أياً كانت الأخطار التي تقع في أثناء التطبيق، وليسقط الحجة الواهية التي تثار لإبطال هذا المبدأ في حياة الأمة المسلمة[٢٣].

ومما يجب ذكره هو أن مبدأ الشورى لم يقترح من قبل القرآن الكريم فقط وإنما علم بأهميته وفاعليته كثير من القادة ومنهم فرعون، نلاحظ ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾[٢٤]، واضح أن فرعون تشاور مع أصحابه بشأن قتل النبي موسى عليه السلام عقوبة على قتله ذلك القبطي، هذا النوع من

الآيات يشير بوضوح إلى أن في التاريخ البشري كله كان الاستفتاء واستطلاع الرأي من الآخرين والائتمار والتشاور معهم أمراً شائعاً ورائجاً بين العقلاء وأولي النهى، حتى فرعون الذي يقول: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾[٢٥] لم يستغن عن التشاور. وعليه فإن الائتمار والتشاور لم يبتدع من قبل الإسلام كقاعدة شرعية وتعبدية، بل أن جميع الآدميين حتى أشد الحكام والملوك استبداداً في التاريخ قد أقروا بفوائده وفاعليته[٢٦]. لكن الأنبياء عليهم السلام طبقوا هذا المبدأ بشروطه ومرتكزاته وأحكامه المفروضة، فهو يرتكز على ما يلي:

أولاً: التخطيط والتنظيم:

وهو التخطيط للشؤون السياسية وتنظيم ما يتعلق بإدارة الدولة، فهو إعمال الفكر في التعامل مع الحقائق والمواقف كما هي، والبحث عن سبيل لحل المشكلات، ويرتبط بالمشاورة ارتباطاً وثيقاً لأن الشورى تقام لغرض تنظيم شؤون الرعية والتخطيط للوصول إلى الحلول المناسبة ومعالجة المشكلات الحاصلة.

فهو التطبيق العقلاني للمعرفة الإنسانية، فيما يخص عملية الوصول إلى قرارات تستخدم كأساس للعمل الإنساني[٢٧]. فيكون ذلك من خلال ((التنبؤ بأحداث المستقبل والإعداد له، ثم رسم الخطط لأفضل طرائق العمل للوصول للهدف المطلوب))[٢٨]، فالتخطيط السياسي النبوي هو ((التفكير والتدبير بشكل فردي وجماعي في أداء عمل مستقبلي ومشروع، مع ربط ذلك بمشيئة الله، ثم بذل الأسباب المشروعة في الحقيقة، مع كامل التوكل والإيمان بالغيب فيما قضى الله سبحانه وقدره على النتائج))[٢٩]، وتلك النتائج التي يؤديها التخطيط والتنظيم تستوعب القضايا التي من خلالها يمكن إدارة المجتمع، وتتوفر هذه المعالم في سياسة الأنبياء عليهم السلام، فإدارة النبي محمد صلى الله عليه وآله وغيره من الأنبياء عليهم السلام اتسمت بالتنظيم السليم في تأسيس الدولة الاسلامية، فنظم النبي صلى الله عليه وآله المجتمع الجديد بعد استقراره في المدينة وشيّد دعائم وأركان الإسلام على أسس محورية وضمن استراتيجية دقيقة، وذلك بتنظيم الصلات التي تحيط بالإنسان المسلم من جميع النواحي، وتنظم علاقة الإنسان بالله تعالى وعلاقة المسلم بأخيه المسلم[٣٠]، فالتنظيم هو بيان وتحديد الهيكل الذي تنتظم فيه العلاقات الداخلية والخارجية وفق أطر معرفية سليمة تعتمد مبدأ الشورى أساساً لسلوك المنهج المعرفي السياسي.

ثانياً: الصدق والتزام الحق:

تعتمد الشورى بالأساس على صدق من هم بمنصب الزعامة والرئاسة، والتزامهم الحق؛ لأن السياسة التي لا تقوم على الصدق والتزام الحق تصاب بالعجز السياسي الذي يهدد القادة وبذلك تسقط الدولة وتزول الحكومة، والسبب الأساسي في ذلك هو فقدان الأهلية المعرفية السياسية لمتولي الزعامة، وعدم إدارتهم اعتماداً على الضوابط والأصول التي يجب التزامها وفق المنهج المعرفي الدقيق لتنظيم أمور الحكم والتي هي من أصعب المهمات الموجهة للقيادة، وقد توفرت المؤهلات السياسية في بعض الأنبياء عليهم السلام، فغرضهم هو تقصي الحقيقة والوصول إليها والحكم بالحق والتي هي من أهم الأعمال التي تهتم بها الرئاسة، والتزام الصدق، وقد وصف الله تعالى الأنبياء عليهم السلام بالصدق، فقال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾[٣١]، وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾[٣٢]. فالسياسة الفعالة الرشيدة تعتمد على الحق والموضوعية والصدق، وهذه الصفة تدل على المصداقية في التعامل مع الله تعالى ومع الناس أيضاً، والاطمئنان من وجود الرقابة.

ومن الموارد التي ذكر فيها التشاور واتخاذ النبي صلى الله عليه وآله الحق والصدق والتزام القرار والتوكل على الله تعالى لإتمامه، قوله تعالى: ﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[٣٣]، نلاحظ ((أن مسألة المشاورة ذكرت في الآية الحاضرة بصيغة الجمع ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾ ولكن اتخاذ القرار الأخير جعل من وظيفة الرسول الكريم خاصة إذ جاء بصيغة المفرد ﴿عَزَمْتَ﴾. فتقليب وجوه الأمر، ودراسة القضية الاجتماعية من جميع جوانبها وأطرافها يجب أن تتم بصورة جماعية، وأما عندما يتم التصديق على شيء فإن إجراءه وإبرازه في صورة القرار القطعي يجب أن يوكل إلى إرادة واحدة))[٣٤]. فيجب على المستشير ((أن يكون حاسماً وحازماً في الآراء المشتتة بعد استكمال مراحل المشاورة واتضاح نتيجتها فيجب اتخاذ القرار الأخير بصرامة وحسم، وهذا هو ما يعبر عنه بالعزم))[٣٥]، واتخاذ الحلول الصحيحة بصدق وأمانة.

المقصد الثالث: مبدأ العدل والحكمة:

تقتضي السياسة العدل والحكمة والابتعاد عن التعصب لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[٣٦]، وقد أُعتُمِد هذا المبدأ في سياسة الأنبياء عليهم السلام وكان من نتائجه وضع قانون الهجرة في زمن النبي محمد صلى الله عليه وآله والذي تطور لفظه دلالياً إلى اللجوء السياسي، وهو من فيض عدل النبي وحكمته، ومن نتائجه أيضاً أنه اشترط على من يستحق الخلافة أن يكون مخلصاً لشعبه ملبياً لحاجاتهم، وحسن النية لأن أساس العمل هو النية وبما أن السياسة من المواضيع الدقيقة والمهمة في حياة الإنسان فلا بد من توفر الشروط الازمة في من يتولى الحكم، ويمكن دراسة الآثار الناتجة عن العدل والحكمة من خلال التالي:

أولاً: وضع قانون اللجوء:

إن اللجوء السياسي هو من المواضيع الأساسية في القانون، واللجوء هو الاضطرار، والتجأ إلى الله: أسند أمره إليه، والملجأ: الحصن[٣٧]. فهو مفهوم قضائي قديم بإعطاء الشخص الذي يتعرض للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو المعتقدات الدينية في بلده والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة أو بلد أجنبي الفرصة له للتعبير عن آراءه[٣٨]، وفي القرآن الكريم حُددت معالم اللجوء في كثير من الآيات وخصوصاً في خطاب النبي محمد صلى الله عليه وآله، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ * كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾[٣٩]، فالآيات المباركة تبين حكم اللاجئ السياسي وجواز معاهدته، والعهد اتفاق يكون بين اثنين أو جماعتين وترد المعاهدة تحت لفظ (العهد) ويراد به: الموثق واليمين[٤٠]، والهدنة والمعاهدة واحدة، وهو وضع القتال وترك الحرب إلى مدة من غير عوض[٤١]، فكان من أهل العهد من خان عهده، وكان منهم من ثبت عليه فأذن الله لنبيه في نقض عهد من خان، وأمر بالوفاء لمن بقي على عهده إلى مدته[٤٢].

أما هجرة النبي صلى الله عليه وآله والمسلمين إلى الحبشة فهي تعد من اللجوء السياسي الأول في

الإسلام، حيث عندما رأت قريش أنها لم تستطع في كل ما اتخذته من وسائل الإرهاب والتعذيب والترغيب أن تصرف محمداً ﷺ عن دعوته وأن تحول بين الناس وبينها، فقد اتجهوا إلى إيذاء أصحابه بأشد مما كانوا عليه، ولما رأى النبي ﷺ أنه لا يستطيع أن يدفع عنهم الأذى أمرهم بالخروج من مكة والالتجاء إلى الحبشة، فكانت هجرتهم إلى الحبشة لجوءاً سياسياً للخلاص من الاضطهاد الذي تعرضوا له نتيجة لاعتناقهم الدين الإسلامي(٤٣)، فالهجرة أدت إلى تأسيس الدولة واستقلال الحكم الإسلامي العادل. فـ((الضرورة تقتضي بقيام دولة تصون الحريات الفردية إلى جانب المصالح الاجتماعية وتسعى إلى تنظيم الطاقات وتنمية المواهب، وتوقف أبناء المجتمع على واجباتهم وتجري القوانين الإلهية أو البشرية))(٤٤).

ثانياً: التزام الإخلاص وحسن النية:

فالإخلاص وحسن النية يحقق الصلاح بين أبناء الأمة، وينظم الوضع السياسي والاجتماعي بينهم وبين الأمم الأخرى، فالنية أساس العمل الصالح، قال رسول الله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"(٤٥).

فاعتماد العدل والحكمة في تولي الزعامة وجعلها سياسة فكرية قائمة على التوحيد وصدق النية مرتبطة بالإخلاص، وتطبيق ذلك على مستوى الأفراد والمستوى الأسري بدءاً من الصلاة، قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾(٤٦)، فإذا كان الإنسان مخلص النية على مستوى النظام الأسري استطاع بعدها أن يمتد إلى النظام الجماعي والجماهيري ليكون استراتيجية خاصة تمتد إلى نظام الدولة.

المطلب الثاني

المنهجية المعرفية لسياسة الأنبياء عليهم السلام

لقد وضع الأنبياء عليهم السلام قواعد لنشر الدين وتنظيم أمور المجتمع فاختاروا مبادئ وأسس معينة ومناهج محددة لحل النزاعات العقائدية والسياسية ولتأكيد الوحدة البشرية، ابتداءً من أهم مسائل العقيدة وهو توحيد الله تعالى وعدم الشرك به، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا

مُسْلِمُونَ﴾[٤٧]، ثم التدرج بالمسائل الأخرى التي تنظم حياة الإنسان والتي منها النظام السياسي، ويمكن دراسة المنهج المعرفي السياسي للأنبياء عليهم السلام من خلال المقاصد التالية:

المقصد الأول: القضايا والأهداف الأساسية في منهج الأنبياء عليهم السلام السياسي:

للنظام السياسي الذي وضعه الأنبياء عليهم السلام دور كبير في ترسيخ دعائم الدين الإسلامي وإيضاح الغرض الأساسي والغاية التي بعثوا لأجلها، وهو توحيد الله تعالى وإعلاء كلمة الحق، وتنظيم الشؤون الأخرى التي منها السياسية.

وبما أن الإسلام مجموعة منتظمة ومنسجمة من الأحكام والقيم التي تستند إلى أهداف ومبادئ وأصول فكرية منسجمة مع بعضها، وتمتلك نظاماً سياسياً وعبادياً وعقائدياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً خاصاً بها، فرسالة الدين التي تدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإحقاق الحق وتوفير الظروف المناسبة لسمو الأفراد وتعاليهم، تستلزم نظاماً سياسياً وحكومياً قوياً يصعب تحقيق تلك الأهداف بدونه، لهذا احتلت السياسة والحكومة مكانة مهمة في تعاليم الأنبياء عليهم السلام واهدافهم[٤٨]، واتخذت قواعد وقوانين خاصة ومنظمة يسير عليها الأفراد لوضع الحلول الصحيحة، فالقانون يجب أن يوضع ويبلغ أما من قبل الله تعالى أو الذين فوض الله إليهم حق وضع القانون.

وللأنبياء عليهم السلام سياسة خاصة، ولكنهم وجدوا ردة فعل أقوامهم الذين لم يتقبلوا دعوتهم وسياستهم وقابلوها بالرفض، وبالخصوص الأغنياء منهم ((وقد أشار القرآن الكريم أحياناً إلى بعض الأنبياء الذين تمكنوا من إقامة الحكومة وتولي الزعامة السياسية))[٤٩] ومنهم: النبي داوود عليه السلام، والنبي موسى عليه السلام، والنبي إبراهيم عليه السلام، والنبي يوسف عليه السلام، والنبي محمد صلى الله عليه وآله، وغيرهم وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقاً. فتمكنهم من العملية السياسية يدل على أن السياسة الخاصة بهم أخذت مجراها عند قوم دون غيرهم، وهذا يدل على أن هنالك ترابط بين النبوة والسياسة، و((عدم فصل الدّين عن السّياسة وأنه بمعنى تدبير المجتمع الإسلامي))[٥٠]، و((يرتبط التحقق العيني لحكومة الأنبياء عليهم السلام بالظروف الزمانية والمكانية ومقتضياتها، فمن الممكن أن لا تتوفر الظروف المناسبة لحكومة بعض الأنبياء، أو يمكن أن يعمل أحدهم ضمن مسؤولية ورسالة نبي آخر، كما هو الحال بالنسبة للنبي لوط عليه السلام الذي كان تابعاً لنبوة إبراهيم عليه السلام ومأموراً بتبليغ رسالته))[٥١]، فللأنبياء عليهم السلام استراتيجية خاصة تسير

وفق أطر ونظم محددة لتفعيل العملية السياسية أصبحت فيما بعد منهجاً خاصاً بهم ومتبعاً من بعدهم، ومن أهم هذه الأسس والأطر ما يلي:

أولاً: الإصلاح

ثانياً: الإرشاد

ثالثاً: تدبير أمور الرعية

رابعاً: تحقيق الوحدة الدينية والاجتماعية

وقد وضع الأنبياء عليهم السلام قواعد لتحسين أوضاع المجتمع، الذي يحتاج إلى الحكومة التي تدير شؤونه السياسية والاجتماعية وتوصله إلى الهدف المنشود، لصيانة أفراده وتقدمهم الفكري والسلوكي.

لكن الذي يحقق تلك الأهداف ويتصدى للحكم والسياسة هو من تتحقق فيه صفات تجعل العملية السياسية ذات أثر فعال وهم الأنبياء عليهم السلام، فـ((هم الحكام ومشرعي القوانين لحل النزاعات والاختلافات بين الناس وهدايتهم وإقامة العدل بينهم، لذلك كانوا في صراع دائم مع الطواغيت والفراعنة))[٥٢]، فالسياسة في القرآن لا تعتمد المصالح الخاصة بل تستند إلى المبادئ والقيم الفكرية والأخلاقية وتعاليم الأنبياء عليهم السلام والوحي الذي هو من أسس المعرفة اليقينية، فلا تجعل اهتمامها بالمجالات المادية في حياة الإنسان فقط، بل تهتم بالجانب الروحي والمعنوي من مبادئ الدين الاسلامي، التي من خلالها تتحقق سعادة الإنسان.

المقصد الثاني: أثر الفكر المعرفي في سياسة الأنبياء عليهم السلام:

للفكر المعرفي والطاقة العلمية والقدرات العقلية أثر كبير في توجيه العملية السياسية وقد اختار الله سبحانه وتعالى من له قدرة التحمل وقوة التفكير لقيادة الأمة في كافة الجوانب وخصوصاً الجانب العقائدي والأخلاقي والسياسي، فكان لهم في كل جانب طاقات ومناهج تحقق الغرض الديني والتربوي، فقد جاء في الخطاب الخاص بالنبي يوسف عليه السلام، قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[٥٣] فبنية الخطاب تدل على أن الحفظ والعلم شرط في قوله: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾، فـ((هاتين الصفتين هما اللازم وجودهما

فيمن يتصدى مقاماً هو سائله و لا غنى عنهما له))[٥٤]؛ لأن تولي الزعامة يحتاج إلى التفكير العلمي والمعرفي والدقة في تولي الأمور فيضعها في مواضعها.

وفي خطاب مع بني اسرائيل أشار القرآن الكريم إلى أهمية القوة الفكرية والعلمية إضافة للقوة البدنية والقيم الأخلاقية والتي من خلالها يمكن تعيين شخصية القائد المناسب لتلك المهمة استجابة لطلب بني اسرائيل، قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٥٥]، فطالوت ليس نبي ولكن اختاره الله بواسطة أحد الأنبياء للتصدي للحكومة، وقد ذكر البعض أنّ اسم ذلك النبي هو (شمعون) وذكر آخرون بأنّه (إشموئيل) وبعضٌ (يوشع) ولكنّ المشهور بين المفسّرين أنّه (إشموئيل) أي إسماعيل بلغة العرب[٥٦]، فالقائد السياسي يجب ان تتوفر فيه ثلاث خصال[٥٧]:

الأول: الصلاح الخلقي والروحي والمعنوي التي وجدها الله تعالى في شخص طالوت، ولذا اصطفاه من بين الجميع.

الثاني: العلم الذي كان نصيب طالوت منه أكبر من الآخرين.

الثالث: القوة الجسمية والطاقة البدنية التي كانت من الضروري توفرها في الحكام والأمراء سيما في العصور الغابرة، وكان نصيب طالوت من هذه القوة أكبر من الآخرين. ويتضح من ذلك إنه يجب ((تشخيص شرائط القيادة، لأنّ النسب الرّفيع والثروة الكبيرة ليستا امتيازين للقائد إطلاقاً، لأنّهما من الامتيازات الاعتبارية الخارجيّة، أمّا العلم والمعرفة وكذلك القوّة الجسميّة فهما امتيازان واقعيّان ذاتيان حيث يلعبان دوراً مهمّاً في شخصيّة القائد))[٥٨]، فتم اختيار القيادة من قبل الله عز وجل فاشترط الله تعالى العلم أي القوة العقلية والفكرية لتولي القيادة والزعامة، والجسم أي القوة الجسدية، وفي المقابل اشترط القوم المال في القيادة، أما الغاية الأساسية من ذلك فهي المشاركة في القتال. ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

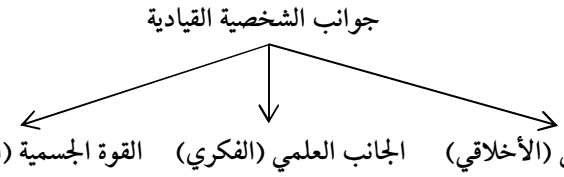

ويتطلب ايضاً من القائد للعملية السياسية (سعة الصدر) والتي وردت في القرآن بشرح الصدر قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[٥٩]، فهي ((تشمل السعة العلمية للنّبي عن طريق الوحي والرسالة، وتشمل أيضاً توسعة قدرة النّبي في تحمله واستقامته أمام تعنت الأعداء والمعارضين))[٦٠].

المقصد الثالث: نماذج تطبيقية للنظام السياسي النبوي:

ولابد لنا من ذكر بعض الأنبياء عليهم السلام الذين تظهر في دعوتهم بعض معالم السياسة والقيادة، نأخذ بالدراسة منهم على سبيل المثال لا الحصر، سياسة النبي يوسف عليه السلام، والنبي داوود عليه السلام، والنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهي على النحو التالي:

أولاً: المعالم السياسية في خطاب النبي يوسف عليه السلام:

عند دراسة الخطاب المتعلق بالنبي يوسف عليه السلام نجد بعض ملامح الجانب الفكري السياسي، فقد أعدَّ الله سبحانه وتعالى نبيه يوسف عليه السلام لتولي الحكم، وكان للتطور الذي دار في حياته الدور الكبير في وصوله إلى المقام الذي بعث لأجله وهو إيصال الدعوة إلى مصر وتوحيد الله تعالى، وتولي الزعامة السياسية، فمر بمراحل متعددة وأحداث مهدت لذلك من ضياعه في البئر، إلى فتنة امرأة العزيز، إلى دخول السجن وتفسير الحلم ثم اعتلاء سدة الحكم وتولي الأمور السياسية والاقتصادية وعودة إخوته وحاجتهم الملحة ليوسف عليه السلام، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[٦١]، يتبين من خلال بنية الخطاب أن المقام الذي وضع فيه النبي يوسف عليه السلام كان بأمر من الملك لامتلاكه صفات وخصال لا تتوفر في غيره فـ((لما تبين له أمانة يوسف وبراءته من السوء وعلمه أمر بإحضاره فقال: ﴿ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي﴾ أي أجعله خالصا لنفسي أرجع إليه في تدبير مملكتي وأعمل على إشارته في مهمات

أموري))[٦٢]، فأعطاه المكانة والأمانة المطلقة، أما دلالة مفردة الجعل فسؤال النبي ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ كان لغرضين وهما:

١ـ تأكيد نشر دين التوحيد في مصر وضواحيها.

٢ـ معالجة الوضع الاقتصادي وخصوصاً ما يتعلق بالفقراء منهم، فـ((النبي يوسف عليه السلام حينما يقترح على ملك مصر بأن يجعله على خزائن مصر ويفوضه إدارة الأمور الاقتصادية فيها يقيم الدليل على اقتراحه بقوله: {إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} التي تدل على معرفته في الاستفادة من العطاء الإلهي المتنوع، وكيف يجب أن يكون استخراجه وتوزيعه واستهلاكه، والمحافظة على الأموال العامة بالصورة المطلوبة، أي أنه يتصف بجميع الشرائط العلمية والأخلاقية))[٦٣]، وتوافقاً لطلب النبي يوسف عليه السلام أمر الملك أن يجعله وزير المال والخزانة وأطلق له سلطة التصرف في شؤون الحكم لما يتميز به من رجاحة العقل والخبرة والسياسة وحسن التصرف، وقدرة على إحكام النظام[٦٤]. فتوفرت فيه الشروط المعرفية لتولي الزعامة السياسية بأسلوب معرفي يعتمد الخبرة والقدرة الفكرية.

فالنبي يوسف عليه السلام اعتمد التخطيط والتنظيم أساساً في تحقيق أصول الحكم وتدبير وتنظيم أمور الرعية، وهي جزء مهم من توليه الزعامة نظراً للأزمة والظروف التي مرت بها الدولة حينذاك.

أما قوله تعالى: ﴿.. وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ..﴾[٦٥]، فالتمكين في الآية الكريمة يعني تأكيد الولاية والسلطة والحكم، أي أنه صار متمكنا من الأمر والنهي في الأرض التي كان يستولي عليها الملك[٦٦]، وذلك ما مكنه من تحقيق الإصلاح وتوجيه الأفراد وإرشادهم لما فيه صلاحهم، فسياسة النبي يوسف عليه السلام تعتمد بالأساس على معلمين أساسيين أولهما: توحيد الله تعالى، والثاني: تحسين الوضع الاقتصادي، وقد اعتمد في ذلك على الخبرات المعرفية التي أغنت سياسته وعالجت ما عجز عنه غيره.

ثانياً: المعالم السياسية في خطاب النبي داوود عليه السلام:

إن الله تعالى حينما أراد أن ينصب النبي داود عليه السلام في منصب القضاء اختبره أولاً، كان

النبي داود عليه السلام نبياً فلم يخط خطوة ولم يعمل بما يخالف الأحكام والقوانين الإلهية عالماً، ولكن بمقتضى الطبيعة البشرية وبقطع النظر عن مقام العصمة كان احتمال عروض غفلة عليه وارداً، ولذا من أجل أن يعده الله تعالى بالوسائل الاعتيادية لتصدي منصب القضاء أوجد ظروفاً يطلق عليها بلسان القرآن (فتنة، اختبار)[٦٧]، قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ * إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ * قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ...﴾[٦٨]، فقد مثل النص من خلال مفرداته قضاء النبي داوود عليه السلام فتوجه المتخاصمين لحكمه في قوله تعالى: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ فطلبهم لغرض الحكم المصاحب للحق والعدل[٦٩]، وقد حدد النبي الحكم في عجلة رداً على طلبهم لأن الظروف لم تكن مألوفة ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ...وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾ فكان ذلك ((قضاء تقديري قبل استماع كلام المتخاصم الآخر فإن من الجائز أن يكون عنده من القول ما يكشف عن كونه محقاً فيما يطلبه ويقترحه على صاحبه لكن صاحب النعجة الواحدة ألقى كلامه بوجه هيج الرحمة والعطوفة منه عليه السلام فبادر إلى هذا التصديق التقديري))[٧٠]، ولكن آداب مجلس القضاء تفرض على داود أن يتريّث في إصدار الأحكام ولا يتعجّل في إصدارها، وكان عليه أن يسأل الطرف الثاني أيضاً ثمّ يحكم بينهما، فلذا ندم كثيراً على عمله هذا، وظنّ أنّما فتنه الباري عزّ وجلّ بهذه الحادثة[٧١]، وفائدة هذا الحدث هو وجوب التأمل والتأني في اتخاذ القرار في المسائل القضائية ومراعات القوانين، فيجب أن يكون المتصدي لمنصب القضاء ((ذا فراسة وحذاقة كافية في كشف موضوع النزاع، ولا يعجل في إصدار الحكم، بل يصدره بعد التأني والتأمل في جميع جوانب الأمر لكي يصل كل واحد من المترافعين إلى حقه، ولا يظلم أحد))[٧٢].

أما الفائدة المستوحاة من خطاب النبي داوود عليه السلام فهي لعدة أغراض تتمثل بما يلي:

١ـ يجب التأكد من صدق صاحب الدعوى قبل إصدار الحكم في مسألة معينة.

٢ـ التأمل والتأني وعدم الاستعجال في إصدار الحكم.

٣ـ التوجه في أمور الحكم لمن يتصف بالعدل والحكمة، فتوجه المتخاصمين للنبي داوود عليه السلام لوجود تلك الصفات في شخصيته القيادية.

٤ـ أخذ العهد بالحكم بالعدل والتزام الحق والصدق من الحاكم بينهما ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾، لأن مثل هذه القضايا لا يمكن أن تحسم بقرارات هامشية وغير محكمة.

أما قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[٧٣]، فـ((هذه الآية التي تتحدّث عن مقام داود الرفيع والوظائف المهمّة التي كلّف بها))[٧٤]، تدل على أن تلك الحكومة منصبة من الله تعالى لقوله: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ وتستمد شرعيتها من الحكم الإلهي القائم على الحق وهو الضابط لتحقيقها لقوله: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾، والابتعاد عن الهوى لقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾، فالحكم في الارض يجب أن يقوم على أساس الحق والعدل وليس الغصب والظلم واتباع الهوى وهذا ما تفتقر له بعض الحكومات في وقتنا الحالي، باتباع ما يبتعد عن الحق واتخاذ الشكل القانوني الزائف. أما النتيجة المحصلة من اتباع الهوى فهو الضلال لقوله: ﴿فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

ثالثاً: المعالم السياسية في خطاب النبي محمد صلى الله عليه وآله:

وفي عهد النبي محمد صلى الله عليه وآله أسس أول عقد سياسي في الإسلام من خلال وثيقة المدينة، فهي ((أقدم دستور مسجل في العالم، وأول دستور أعلنه الإسلام، وفيه الأسس المهمة في تنظيمات الرسول الإدارية وهو يشيّد صرح الدولة الإسلامية))[٧٥]، وبنودها كما يلي:

١ـ إن الطوائف الموجودة في يثرب أمة واحدة من دون الناس .

٢ـ الاتحاد والوقوف بوجه العدو .

٣ـ الرئيس في الدولة هو الرسول صلى الله عليه وآله ودين الدولة الإسلام .

٤ـ تحديد حدود المدينة .

٥ـ الأنصار والمهاجرون واليهود في المدينة كلهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات.

٦ـ إلغاء التمايز والاعتماد على المساواة .

٧ـ توفير الحماية من الدولة للأفراد والأقليات .

٨ـ التعاون على ردع الظلم من واجبات الأمة .

٩ـ تحول صلاحيات القاضي من القبيلة إلى القضاء، وأصبحت العقوبة شخصية.

١٠ـ من يدخل المدينة يصبح من مواطنيها(٧٦).

فالنبي جعل تلك الوثيقة حلاً سلمياً أدى إلى تحسين الوضع السياسي الاجتماعي والأخلاقي بين أبناء المجتمع فوضع قاعدة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتوفير الحماية وتحسين أوضاع السلطة السياسية وغيرها، فكان للنبوة الأثر الكبير في تحسين الوضع السياسي.

فجاء النبي محمد صلى الله عليه وآله واستطاع أن يحقق ما سعى الأنبياء لتحقيقه، وأقام دولة العدل فجسدت مبادئ الدولة السليمة تجسيداً لم يعهد التأريخ مثله من قبل، فـ((وراء نشوء الدولة الإسلامية إرادة ربانية؛ إذ أنها قامت على أساس تعاليم الكتاب العزيز، فكل ما نزل من القرآن خلال السنوات العشر من عمر الدولة الإسلامية، يحمل طابعاً سياسياً؛ لأنه نزل من أجل معالجة موقف معين، داخل نظام الدولة الإسلامية، سواء كان هذا الموقف تربوياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً))(٧٧). فعبر لسان النبي محمد صلى الله عليه وآله يظهر توحيد المجتمع الاسلامي، قال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾(٧٨)، فالدين الإسلامي الذي جاء به النبي صلى الله عليه وآله لم ينحصر في أمور العبادة والتربية فقط بل جمع ما يحتاجه الإنسان في حياته العائلية والاجتماعية من المعارف والاخلاق والعبادات والمعاملات والسياسات والاقتصاد، فهو بنفسه نظام كامل يجمع الاقتصاد والسياسة معاً(٧٩).

أما الآيات التي تدل على تأسيس حكومة في زمن النبي محمد صلى الله عليه وآله منها قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ

اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٨٠] وهي تدل على ((ضرورة الحكم بتعاليم وقوانين القرآن بين الناس وقد اقترنت هذه الجملة بالفاء التفريعية، فتدلّ على شمولية أحكام الإسلام بالنسبة لأحكام الشرائع السماوية الأُخرى))[٨١]، لقوله: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فرغم تعدد المناهج التي سار عليها الأنبياء إلا أنها تسير على خط وهدف واحد.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾[٨٢]، والآية تفيد لزوم الحكم بالعدل في القضاء والنهي عن الميل في ذلك[٨٣].

أما واجب المتلقين تجاه سياسة وحكومة الأنبياء عليهم السلام فمنها:

أولاً: الطاعة وعدم العصيان:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[٨٤]، وهذه الآية تدل على ضرورة الحكومة الإسلامية، إذ بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف والوظائف، مثل: توفير الظروف المناسبة لنمو الفضائل الأخلاقية وانتشارها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاهتمام بأمور المسلمين، والدفاع عن الثغور، وإعمار البلاد، وإقامة النظام وتوفير الأمن، التحرر من ظلم الطغاة، ومساعدة المستضعفين، ومحاربة الفساد، وإقامة العدل، تحقيق الاستقلال والمحافظة على القيم الإلهية[٨٥]، فأنبياء الله كان لهم مقام آخر غير مقام إبلاغ الوحي الإلهي وهو مقام الولاية وقيادة الامة[٨٦]، فالإطاعة مطلقة فهي شاملة للأحكام التي يؤمر النبي بإبلاغها إلى الآدميين من قبل الله تعالى، وتشمل أيضاً الأوامر والنواهي الصادرة من شخص النبي صلى الله عليه وآله[٨٧]، وهذه الشرعية تكون من الله تعالى، فحق الحكومة يكون بإذن الله وأمره فهي بالتنصيص من الله تعالى، فيوجب على المسلمين الطاعة لأوامره ونواهيه. فالنبي عندما يتصدى لأمر الحكومة يدعو الناس إلى طاعته، ونجد ذلك عند جميع الأنبياء، لأن تحقيق الرسالة لا يتم إلا من خلال الطاعة لصاحب الرسالة، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ * إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[٨٨]، فيؤكد عليهم بالطاعة التي هي شرط لرضا الله تعالى.

ثانياً: الاحتكام إلى الأنبياء:

أي الرجوع إليهم في جميع المسائل، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[٨٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٩٠] فالإسلام له قانونه في مجال الشؤون السياسية والاجتماعية بدءاً من صغيرها وانتهاءً بالقضايا الاجتماعية الدولية.

من كل ما مر يجد البحث أن السياسي الذي يمتلك تلك القدرات والكفاءات والذي لديه المبادئ والقيم التي تسير الحكم بالصورة الأفضل هو الذي تكون له القيادة، ويعتمد في ذلك على الخطى التي سار عليها الأنبياء عليهم السلام في التوجيه الرباني، من كل ذلك يرى أن السياسي يجب أن يتحلى بالقدرة الفائقة على التنظيم الإداري، بل يجب أن تتوفر فيه صفات الفضيلة منها: الإرادة والتواضع والعدل والرحمة والإيثار والتضحية والعلم وغيرها من الصفات التي تجعل العملية السياسية متكاملة، فالعملية السياسية لا تكتمل مجردة عن تلك الصفات، وهذا ما نصت عليه كثير من الآيات القرآنية التي تحمل بعداً سياسياً يسود من خلاله الأمن ويحقق السعادة للفرد والمجتمع.

هوامش البحث

(١) ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ٢: ٣٦٧ .

(٢) بطرس البستاني، قطر المحيط، الناشر : مكتبة لبنان، بيروت، ١٨٦٩م، ١: ٩٨٨.

(٣) قال تعالى: ﴿آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ النساء: ٥٤، وقال تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾ يوسف: ١٠١.

(٤) قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ المائدة: ٤٩.

(٥) قال تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ ص: ٢٦، وقال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠.

(٦) قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ يوسف: ٥٦.

(٧) البقرة: ٣٠.

(٨) ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ٥: ٤٩٦

(٩) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، العين، دار الرشيد، ١٩٨١م، ٤: ٢٦٥.

(١٠) ينظر: عبد القادر عوده ، المال والحكم في الإسلام، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٥، ٣٢١.

(١١) ص: ٢٦.

(١٢) ينظر: نوروزي، النظام السياسي في الإسلام، ٩٤.

(١٣) ينظر: الغرابي، حميد جاسم عبود، الفقه الدستوري عند الإمام النائيني، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ٢٥١.

(١٤) ينظر: الطباطبائي، الميزان، ١٧: ٩٩.

(١٥) فاطر: ٣٩.

(١٦) ينظر: الرفاعي، حامد بن أحمد، الإسلام والنظام العالمي الجديد، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة ١٤١٩هـ ، ١٨٢-١٨٣.

(١٧) شوقي أبو خليل، الحوار دائماً وحوار مع مستشرق، دار الفكر، المطبعة العلمية، سوريه - دمشق، ط١، ١٩٩٤م، ٢٣.

(١٨) ينظر: التبيان، الطوسي، ٩: ١٦٨.

(١٩) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ١٨: ٦٣.

(٢٠) ينظر: مهدي فضل الله، الشورى طبيعة الحاكمية في الإسلام، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ٥٣.

(٢١) سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٤: ٥٠٢.

(٢٢) الأمثل، الشيرازي، ٢: ٧٤٩.

(٢٣) ينظر: القاسم، خالد بن عبد الله، الحوار مع أهل الكتاب اسسه مناهجه في الكتاب والسنة، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، ٦٦.

(٢٤) القصص: ٢٠.

(٢٥) النازعات: ٢٤.

(٢٦) ينظر: اليزدي، محمد تقي مصباح، الحقوق والسياسة في القرآن، ٢٣٣.

(٢٧) ينظر: ديانا كوتيرز، مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، ترجمة: الفاروق زكي يونس ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٩٠م، ١٨.

(٢٨) طارق الخير وآخرون، مبادئ الإدارة ووظائفها، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٧٢.

(٢٩) فيصل فخري مراد، الإدارة الأسس والنظريات والوظائف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ٨٥.

(٣٠) ينظر: عدنان فرحان قاسم، دروس في السيرة النبوية، دار السلام، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ٢: ٦١.

(٣١) مريم: ٥٤ .

(٣٢) مريم: ٥٦ .
(٣٣) آل عمران: ١٥٩.
(٣٤) الشيرازي، الأمثل، ٢: ٤٥٣.
(٣٥) الشيرازي، الأمثل، ٢: ٤٥٣.
(٣٦) النحل: ١٢٥ .
(٣٧) ينظر: أبو حبيب سعدي، القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق، ٣٢٨.
(٣٨) ينظر: المريخي، عبد الله محمد، حق اللجوء السياسي بين التنظيم الدولي والقانون الوطني، إحياء التراث العربي، ط١، ٤.
(٣٩) التوبة: ٦و ٧.
(٤٠) ينظر: إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ٢: ٦٤٠.
(٤١) ينظر: الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (شيخ الطائفة) (٣٨٥هـ ـ ٤٦٠م)، المبسوط، المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية، ٢: ٥٠.
(٤٢) ينظر: ابن عربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، ٨: ٨٨٨.
(٤٣) ينظر: الحسني، هاشم معروف، سيرة المصطفى نظرة جديدة، منشورات الشريف الرضي، قم، ط١، ١٩٧٥م، ١٦٣.
(٤٤) مفاهيم القران معالم الحكومة الإسلامية، جعفر السبحاني، جعفر الهادي، دار الاضواء، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، ٦٤٩.
(٤٥) البخاري، صحيح البخاري ، كتاب بدء الوحي ، ١: ٢ .
(٤٦) طه: ١٣٢.
(٤٧) آل عمران: ٦٤.
(٤٨) ينظر: نوروزي، النظام السياسي في الإسلام، ٣٧.
(٤٩) المصدر نفسه، ٩٠.
(٥٠) الشيرازي، الأمثل، ٢: ٩١.
(٥١) نوروزي، النظام السياسي في الإسلام، ٨٩.
(٥٢) المصدر نفسه، ١٦.
(٥٣) يوسف: ٥٥.
(٥٤) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ١١: ١٠٧.
(٥٥) البقرة: ٢٤٧.
(٥٦) ينظر: الشيرازي، الأمثل، ٢: ٢٢٠.

(٥٧) ينظر: الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، جامعة الكويت ـ قسم العلوم السياسية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ٥، وينظر: اليزدي، محمد تقي مصباح، الحقوق والسياسة في القرآن، ١٦٠.

(٥٨) الشيرازي، الأمثل، ٢: ٢٢٢.

(٥٩) طه: ٢٥.

(٦٠) الشيرازي، الأمثل، ٢: ٢٩٤.

(٦١) يوسف: ٥٤ـ ٥٥.

(٦٢) الطبرسي، مجمع البيان، ٥: ٣٦٩.

(٦٣) اليزدي، محمد تقي مصباح، الحقوق والسياسة في القرآن، ١٥٨.

(٦٤) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٢: ٨١.

(٦٥) يوسف: ٢١و ٥٦.

(٦٦) ينظر: الطبرسي، مجمع البيان، ٥: ٣٨٠.

(٦٧) ينظر: اليزدي، الحقوق والسياسة في القرآن، ١٥٩.

(٦٨) ص: ٢١ـ ٢٥.

(٦٩) ينظر: الطباطبائي، الميزان، ١٧: ٩٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ١٧: ٩٨.

(٧١) الشيرازي، الأمثل، ١٤: ٤٧٦.

(٧٢) اليزدي، الحقوق والسياسة من القرآن، ١٦٠.

(٧٣) ص: ٢٦.

(٧٤) الشيرازي، الأمثل، ١٤: ٤٨٩.

(٧٥) عدنان فرحان، دروس في السيرة النبوية، ٢: ٧٥.

(٧٦) ينظر: النظام السياسي في الإسلام، أحمد حسين يعقوب، الدار الاسلامية، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م، ٢٨٥.

(٧٧) شبر الفقيه، مفاهيم الفكر السياسي في الإسلام إشكالية الأمة والدولة، دار البحار، ط١، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٩م، ٣٥٨.

(٧٨) الحج: ٧٨.

(٧٩) ينظر: القرشي، باقر شريف، مناهج الأنظمة الإسلامية، نشر الرافد، مطبعة ستارة، ط١، قم ـ ايران، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، ٤٧.

(٨٠) المائدة: ٤٨ ـ ٥٠.

(٨١) الشيرازي، الأمثل، ٤: ٢٦.

(٨٢) النساء: ١٠٥.
(٨٣) ينظر: الطباطبائي، الميزان، ٥: ٣٩.
(٨٤) آل عمران: ٣٢.
(٨٥) ينظر: نوروزي، النظام السياسي في الإسلام، ٧٧.
(٨٦) ينظر: الطباطبائي، الميزان، ٤: ٣٨٨.
(٨٧) ينظر: اليزدي، الحقوق والسياسة في القرآن، ١٨٥.
(٨٨) الشعراء: ١٠٥-١١١.
(٨٩) النساء: ٦٥.
(٩٠) النور: ٥١.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم
١- إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية.
٢- ابن عربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢هـ - ٢٠٠٣م.
٣- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العالمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ أبو حبيب سعدي، القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق.
٤- الشيرازي، ناصر مكارم (الشيخ)، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، نشر مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، إيران - قم، ط١.
٥- البخاري، صحيح البخاري.
٦- بطرس البستاني، قطر المحيط، الناشر : مكتبة لبنان، بيروت، ١٨٦٩م.
٧- الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (شيخ الطائفة) (٣٨٥هـ - ٤٦٠م)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
٨- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
٩- الحسني، هاشم معروف، سيرة المصطفى نظرة جديدة، منشورات الشريف الرضي، قم، ط١، ١٩٧٥م.
١٠- ديانا كوتيرز، مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، ترجمة: الفاروق زكي يونس ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٩٠م.
١١- الرفاعي، حامد بن أحمد، الإسلام والنظام العالمي الجديد، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
١٢- سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٣- شوقي أبو خليل، الحوار دائماً وحوار مع مستشرق، دار الفكر، المطبعة العلمية، سوريه ـ دمشق، ط١، ١٩٩٤م.
١٤- طارق الخير وآخرون، مبادئ الإدارة ووظائفها، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٥- الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، تصحيح حسين الأعلى، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
١٦- الطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
١٧- الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (شيخ الطائفة) (٣٨٥هـ ـ ٤٦٠م)، المبسوط، المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.
١٨- عبد القادر عوده ، المال والحكم في الإسلام، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٥م.
١٩- عدنان فرحان قاسم، دروس في السيرة النبوية، دار السلام، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
٢٠- الغرابي، حميد جاسم عبود، الفقه الدستوري عند الإمام النائيني، دار المؤرخ العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
٢١- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، العين، دار الرشيد، ١٩٨١م.
٢٢- فيصل فخري مراد، الإدارة الأسس والنظريات والوظائف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.
٢٣- القاسم، خالد بن عبد الله، الحوار مع أهل الكتاب اسسه مناهجه في الكتاب والسنة، دار المسلم للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٤- الماوردي، ابي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، جامعة الكويت ـ قسم العلوم السياسية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
٢٥- المريخي، عبد الله محمد، حق اللجوء السياسي بين التنظيم الدولي والقانون الوطني، إحياء التراث العربي، ط١.
٢٦- مفاهيم القران معالم الحكومة الإسلامية، جعفر السبحاني، جعفر الهادي، دار الاضواء، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٧- مهدي فضل الله، الشورى طبيعة الحاكمية في الإسلام، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٢٨- نوروزي، محمد جواد، النظام السياسي في الإسلام، ترجمة وليد محسن، مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية، نشر دار التفسير ـ قم، ط١، ٢٠٠٩م.
٢٩- اليزدي، محمد تقي مصباح، الحقوق والسياسة في القرآن، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.